اى المقيمين بها واهل الآفاق اى نفسها وما حاذاها من بينها وبين مكة اى بين المحل من داخل المواقيت
وبين الحرم المحترم تمتع للاية المذكورة فمن تمتع منهم كما عصيا اى لمخالفته الاية وسيئا اى فى فعله
لترك السنة وعليه لاساءته دم اى دم جبر وجنايته كقارنة قال فى البدايع فبقيت العمرة فى اشهر الحج
فى حقهم معصية اى لمخالفتهم السنة اذا اراد الحج فى تلك السنة لما فى التحفة ومع هذا لو تمتعوا جاز واساءوا
ويجب عليهم دم الجبر وهو الكمال فى لا يجوز لهم ان يضيفوا العمرة الى الحج والحج الى العمرة انتهى وهذا يفيد ان المكى
اذا اتى بعمرة ليس عليه شئ الا انه ممنوع من اضافة الحج اليها سواء اتى بها او بهما وهذا لا ينافى ما ذكره
العلامة عمر التمبغى وغيره من تعبيره بان حاضرى المسجد الحرام ينبغى لهم ان يعتمروا فى غير اشهر الحج ويفردوا
اشهر الحج للحج لانه اراد التنبيه لهم بتركهم ذلك بفعلهم فى محظور تمنعهم ولا يظنوا ان ذا القعدة
من الاربعة المشتملة للعمرة مطلقا لوقوع عمره صلى الله عليه وسلم الاربعة كلها فى ذى القعدة فان هذا الحكم
ليس على اطلاقه بل يقيد بمن لم يكن من اهل حاضرى المسجد الحرام كما اشار اليه كلامه واما ما ذكره فى النهاية
من ان المكى لا يكره له ان يعتمر فى اشهر الحج لكن لا يدرك فضيلة التمتع فمحمول على ما قدمناه لان الغالب ان المكى
لا يتخلف عن الحج فاذا اتى بعمرة فى اشهر الحج وحج فانه فضيلة التمتع المسنون لو فوته فى الجملة واما
قوله فى النهاية ايضا ان المكى عندنا من اهل القران والتمتع ايضا لكن للمتعة شرط لا يوجد مزاره بمكة
اى لاجل الالمام محمول على انهما يصحان منه او المراد بانه اذا خرج من الميقات جاز له الامران من التمتع والقران
فانه يصير حينئذ حكم المكى كالافاقى وفى قال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية رح وليس لاهل مكة تمتع ولا قران
يحتمل نفى الوجوب وانى والمشروع فالمراد نفى الصحة وكذا قوله اى ليس بواجد حتى لو احرم مكى بعمرة وحج من عامه
العمرة فى اشهر الحج ثم حج من عامه لا يكون متمتعا ولا قارنا انتهى وهو احتمال مردود لاجماع على صحة
عمرته وقران حجته وانه متمتع او قارن مسئ ولعله اراد احتمال العبارة مع قطع النظر عن مطابقة
الرواية ولذا قال ويحتمل نفى الحل كما ذهب اليه البعض ان تصوم يوم النحر ولان تشغل عنده الغروب
والطلوع حتى لو ان مكيا اعتمر فى اشهر الحج وحج من عامه اوجع بينهما كان متمتعا وقارنا
انما لفعلها اياهما على وجه منهى عنه ويوافقه ما فى غاية البيان ومن تمتع منهم اوقرن كان عليه دم

وهو

وهو دم جناية لا ياكل منه ثم نقل فى التحفة ثم قال فاذا كان الحكم فى الواقع لزوم دم الجبر لزوم دم ثبوت
الصفة لانه لا جبر الا بما وجد بوصف النقصان للالمام بوجه شئ عافا قيل يمكن كون الدم للاساءة فى اشهر
الحج من المكى للتمتع منه وهذا فاش بين حنفية العصر من اهل مكة وناز عهم فى ذلك بعض الافاقيين من
الحنفية من قريب وجرته بينهم شرور ومعتمد اهل مكة ما فى البدايع فى قوله ولان دخول العمرة فى
اشهر الحج الان قال وقع رخصة للافاقى ضرورة بعد انشاء سفر للعمرة نظرا لاهل وهذا المعنى لا يوجد
فى حق اهل مكة ومن بعناهم فلم يكن العمرة متروكة فى اشهر الحج فى حقهم فبقيت العمرة فى اشهر الحج فى
حقهم معصية انتهى ملخصا لكن ما فى البدايع من البدايع لانه مخالف لما ذكره غير واحد خلافا وقد اطلق
اصحابنا المتون بان العمرة جائزة فى جميع السنة وانما تكره يوم عرفة وايام التشريق والاطلاق
يشمل المكى وغيره ولم يصرح احد بان المكى ممنوع فى العمرة المفردة على ما قدمناه وانما هو ممنوع
من التمتع للاية المذكورة فما ذكروه من كون العمرة المفردة من اهل مكة معصية مخالف للكتاب والسنة
ومناف للدراية والرواية وقد صرح صاحب النهاية بان المكى لا يكره له ان يعتمر فى اشهر الحج فمن اين لهذا
منع العمرة المفردة للمكى وقد اطلق الله تعالى حيث قال واتموا الحج والعمرة لله والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب لورود الاية فى العمرة الافاقية واما كون العمرة فى اشهر الحج من اخر النحور فمن عبارات اهل الحجاز
وللبلغة فى دفع هذا الاعتقاد الفاسد امر النبى صلى الله عليه وسلم اصحابه بفسخ الحج الى العمرة وقال دخلت
العمرة فى اشهر الحج مرتين لنفيه للافاقى وغيره ولهذا قال فى الفتح بعد ذكر ذلك فما انكر اهل مكة على هذا
اى على ما ذكرناه من اعتمار المكى فى اشهر الحج الكان لمجرد العمرة فحطا بالاسكان كان لا يعلمهم بان هذا
الذى اعتمر منهم ليس بحين يتخلف عن الحج بل يحج من عامه فصحيح بناء على انهم انكروا المتعة المكى لا لمجرد عمرته
فاذا ظهر لك صحة هذا الخلاصة فى اجازة العمرة من حيث هى مجردة عمرة فى اشهر الحج انتهى لكن بقى الكلام
فيما اذا حج وعليه لا يكفى فى الاساءة الفعلية الا ان يراد بها الاساءة الفعلية والحاصل ان عمرة المجردة
لا تكون مكروهة ولا ملازمة للكفارة بل تكون مانعة من المتعة فلو كر المكى ومن حذا حذوه فى التمتع الافاقى
للعمرة فى اشهر الحج وحج من عامه لا تكون عليه الدم خلافا لمن لم يتحقق المسئلة وتوهم والله اعلم واغرب